الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

# مراقب الشؤون الإنسانية
## تشرين الثاني/نوفمبر 2010

## نظرة عامة

صادف شهر نوفمبر حلول الذكرى الحادية والعشرين لإقرار اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وصادقت على هذه الاتفاقية، في وقت لاحق، إسرائيل التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالرغم من ذلك، وبعد مرور عقدين تقريبا على المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل ما زال الأطفال الفلسطينيون يواجهون فجوات كبيرة فيما يتعلق بممارسة حقوقهم الأساسية.

أطفال فلسطينيون في حقل زراعي في المنطقة شديدة الخطورة التي تقع على طول السياج بين قطاع غزة وإسرائيل، تموز/يوليو 2010. تصوير شريف سرحان، برنامج الأغذية العالمي

تحمل الأطفال الفلسطينيون في القدس الشرقية وطأة العنف، خلال هذا الشهر؛ وكان أكثر من ثلثي الإصابات على أيدي القوات الإسرائيلية في المدينة لأشخاص أغمارهم أقل من 18 عاما. وقد صادف ذلك انخفاض ملموس في العدد الإجمالي للإصابات التي تعرض لها الفلسطينيون في أنحاء الضفة الغربية (46 إصابة) مقارنة بمتوسط شهري بلغ (113 إصابة) خلال عام 2010. وفي قطاع غزة أدت الغارات الجوية وحوادث إطلاق النار باتجاه الأشخاص بالقرب من السياج الفاصل إلى إصابة 26 مدنيا من بينهم خمسة أطفال. ومما يثير القلق بشكل خاص أنه منذ مطلع عام 2010 ارتفع عدد الإصابات في صفوف الأطفال على يد القوات الإسرائيلية في غزة بنسبة 160 بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2009 (باستثناء الفترة التي شهدت الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب"). وقد أصيب معظم

### قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

**الضفة الغربية:** انخفاض في عدد الإصابات والحوادث المتصلة بمستوطنين • ارتفاع ملحوظ في حالات اعتقال الأطفال في سلوان بالقدس الشرقية • ارتفاع في عمليات الهدم والتهجير • الولجة: يطوقها الجدار • السلطات الإسرائيلية تعلن عن تخفيف القيود المفروضة على الوصول، وتسجيل حالات إزالة لمعيقات حركة ووضع معيقات جديدة

**قطاع غزة:** الغارات الجوية الإسرائيلية والقيود المفروضة على الوصول تسفر عن 3 حالات وفاة و26 إصابة • ما زال أثر تخفيف القيود عل الوصول محدودا • انخفاض ملموس في حجم واردات القمح • شحنات تصدير محدودة تغادر غزة • مستجدات التحويلات الطبية • استجابة منظمة الزراعة والأغذية لتفشي آفة "حفار الورق"

**قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة:** الذكرى السنوية لاتفاقية حقوق الطفل • مستجدات عملية المناشدة الموحدة 2010 • إطلاق عملية المناشدة الموحدة 2011

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

هؤلاء الأطفال في المناطق المقيّد الوصول إليها أثناء جمعهم الأنقاض لاستخدامها كمواد للبناء بسبب الحصار الذي يمنع دخول هذه المواد بكميات كافية.

إضافة إلى ذلك، أشارت جماعات حقوق الإنسان في تقاريرها إلى ارتفاع حاد طرأ على حالات اعتقال الأطفال الفلسطينيين على يد السلطات الإسرائيلية في منطقة سلوان في القدس الشرقية حيث أفاد هؤلاء الأطفال أنهم اعتقلوا من منازلهم خلال مداهمات جرت في منتصف الليل وأشاروا كذلك إلى إساءة معاملتهم أثناء استجوابهم. وخلال هذا الشهر، أرسلت 60 شخصية إسرائيلية بارزة من بينهم مربون وأطباء وكُتاب وقضاة وعاملون اجتماعيون ومشرّعون رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي وقادة سياسيين آخرين يبدون فيها قلقهم إزاء إساءة معاملة الأطفال الفلسطينيين أثناء احتجازهم لدى الشرطة الإسرائيلية. وبلغ عدد الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية ومراكز الاعتقال حوالي 256 طفلاً، حتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ما زال التهجير القسري وانعدام المسكن الملائم في مناطق واسعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمثل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي، وذلك نظرا لتأثيره الخطير على تطور الأطفال. وعدد المباني هدمت في القدس الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر هدم أكبر (17) أكبر من عدد المباني التي هدمت في أي شهر آخر هذا العام.. وفي المجمل، تواصل في المنطقة (ج) وفي القدس الشرقية الاتجاه الصاعد الذي ساد الأشهر الثلاثة الأخيرة في عمليات الهدم: فقد هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه 34 مبنى مقارنة بهدم 25 مبنى خلال تشرين الأول/أكتوبر وثمانية مبان في أيلول/سبتمبر. ونتيجة لذلك تمّ تهجير 53 فلسطينياً، من بينهم 33 طفلا. وفي قطاع غزة ما زالت هنالك حاجة إلى ما يزيد عن 86,000 وحدة سكنية لسد الفجوة الناجمة عن الزيادة السكانية الطبيعية، والقيود المفروضة على دخول مواد البناء الأساسية، والمتواصلة منذ فرض الحصار في حزيران/يونيو 2007. أدى ذلك إلى زيادة الاكتظاظ وتدهور الظروف المعيشية لعشرات الآلاف من العائلات.

وشهد تشرين الثاني/نوفمبر أولى صادرات الفراولة وأزهار الزينة (أربع شاحنات) منذ نيسان/أبريل 2010 من غزة. إضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة الإسرائيلية في بداية كانون الأول/ديسمبر أنها ستسمح بتصدير والتبادل التجاري للمنتجات الزراعية والأثاث والمنسوجات من قطاع غزة إلى الضفة الغربية والأسواق الأجنبية. إنّ هذه التطورات موضع ترحيب، وإذا تمّ تطبيقها على نجو شامل وصادق فإنها ستساعد على تحسين مستوى دخل العاملين في هذه الصناعة. وبالرغم من ذلك، هنالك المزيد من الخطوات المطلوب تنفيذها لإعادة تنشيط اقتصاد غزة المشلول على نطاق أوسع وإعادة فرص العمل للأشخاص الذين انضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل ةالذي يعانون الفقر، بعد فرض الحصار. ويجب أن تتضمن هذه الخطوات رفع القيود الداخلية المفروضة على الوصول إلى الأراضي والبحر وإزالة القيود المفروضة على استيراد مواد البناء. ونظرا لأنّ 35 بالمائة من أراضي غزة الزراعية تقع في مناطق مقيّد الوصول إليها، فإنّ استعادة القدرة على التصدير لا تعني شيئا للعديد من المُنتجين الزراعيين غير القادرين حالياً على الوصول إلى أراضيهم بأمان. ويقدر أن الخسائر إيرادات هذا القطاع تبلغ 50 مليون دولار أمريكي. وكذلك، لا يُمكن إجراء أي نشاطات لإعادة الإعمار، الحيوية لتنشيط الاقتصاد في غزة، إلا من خلال رفع القيود المفروضة على استيراد مواد البناء.

وبالإضافة إلى تخفيف القيود المفروضة على نقل البضائع من غزة وإليها، ما زال تنقّل الأشخاص عبر المعابر مع إسرائيل مقيّد بشدة؛ فخلال هذا الشهر توفي مريض يبغ من العمر 24 عاماً نتيجة فشل كلوي أثناء انتظاره الحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية للخروج من غزة لتلقي العلاج الطبي.

وتواصل القيود الداخلية المفروضة على الوصول في العديد من مناطق الضفة الغربية تقويض حرية تنقل الفلسطينيين. وتظهر حدّة هذا الوضع على وجه الخصوص في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل؛ فقد أشار استطلاع مشترك أجراه كل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبعثة التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل إلى وجود 122 معيقاً للحركة تمنع التنقل من هذه المنطقة وإليها. وتؤثر هذه المعيقات، إلى جانب عنف المستوطنين، على كل من النشاطات التجارية والحياة الاجتماعية داخل البلدة القديمة في الخليل، فقد أغلق في عام 2010 ما يقرب من 650 محلاً تجارياً فلسطينياً في قلب مدينة الخليل بواسطة أوامر عسكرية جديدة أو تجديد أوامر صادرة وأخلي ما يُقدّر بأكثر من 10,000 منزل.

من أجل تلبية احتياجات الشرائح السكانية الأكثر ضعفا وضمان مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل الفلسطيني، أطلقت هذه الشهر عملية المناشدة الموحدة للأراضي الفلسطينية المحتلة بتمويل

إجمالي مطلوب يبلغ 575 مليون دولار أمريكي. ولا تعالج المشاريع والاستراتيجيات المقترحة لعام 2011 سوى جزء من الاحتياجات القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فكثير من الاحتياجات تتطلب جهود إنعاش وحلولا طويلة الأمد في إطار البرامج الوطنية الفلسطينية وغيرها من الاستراتيجيات، في حين أن احتياجات كثيرة أخرى تتطلب حلا للصراع السياسي الدائر.

# الضفة الغربية

## انخفاض عدد الخسائر البشرية وحوادث عنف المستوطنين

*ما زالت حدّة التوتر مرتفعة في القدس الشرقية*

طرأ انخفاض ملموس على حدّة التوتر العام في الضفة الغربية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر مقارنة بالشهرين السابقين، وشهد هذا الشهر انخفاضا بنسبة 46 بالمائة عن المتوسط الشهري لعدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين (113) خلال عام 2010. وفي المجمل أصيب 61 فلسطينيا (من بينهم 24 طفلا) وثلاثة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، وأربعة مستوطنين إسرائيليين على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وبالرغم من ذلك، ما زال مستوى التوتر في القدس الشرقية مرتفعا ونجم عنه ما يقرب من نصف الإصابات الفلسطينية هذا الشهر (32)، أكثر من نصفهم من الأطفال (24 طفلا). وقد وقعت معظم الإصابات (28) خلال اشتباكات حدثت يومي 9 و30 تشرين الثاني/نوفمبر في حي العيسوية. ففي التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر، نفذت الشرطة الإسرائيلية عملية في الحي استهدفت السكان الرافضين دفع الضرائب. إضافة إلى أنّ مواجهات وقعت في المنطقة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر في سياق عملية هدم نفذتها بلدية القدس في القرية (أنظر القسم الخاص بالهدم في هذا التقرير).

إضافة إلى ذلك أصيب 18 فلسطينياً وأحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية[1] خلال مظاهرة أسبوعية نُظمت في محافظة رام اللّه ضد توسيع مستوطنة حلميش (على أراضي قرية النبي صالح) وضد بناء الجدار في قرية نعلين.

وخلال هذا الشهر، أبلغ عن حادثين متصلين بمستوطنين إسرائيليين أسفرا عن وقوع ثلاث إصابات في صفوف الفلسطينيين، إلى جانب 11 حادثا أدت إلى وقوع أضرار بممتلكات الفلسطينيين، وهو ما يمثل تقريبا نصف المعدل الشهري المسجل بقية أشهر عام 2010. ووقع أعلى مستوى لعنف لمستوطنين في عام 2010 مع بداية موسم قطاف الزيتون (تشرين الأول/أكتوبر)، حيث تمّ إحراق أو اقتلاع أو تخريب ما يزيد عن 3,700 شجرة زيتون. وفي غضون ذلك،

### منظمات توفر تواجدا للحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

هناك عدد من المنظمات التي تعمل من أجل توفير تواجد رقابي للحماية في المناطق عالية الخطورة في أنحاء الضفة الغربية. ومن بين هذه المنظمات برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل (EAPPI)، وفريق صانعي السلام المسيحي (CPT) ، والمشروع الدولي للمرأة في خدمة السلام (IWPS)، وعملية حمامة السلام (Operation Dove).

تقوم فكرة توفير الحماية من خلال المرافقة على فكرة أنّ وجوداً مدنياً أعزل وغير متحيّز للمشاهدة والمراقبة وتقديم التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان يمكنه أن يردع مرتكبي هذه المخالفات عن ارتكابها. ويعملون المرافقون من أجل توفير الحماية على عدة مستويات بداية من التواجد المنظور مع مجتمعات تعاني من انتهاكات حقوق الإنسان، وحتى الدعوة من خلال وسائل الإعلام، والحكومات، وموظفي القنصليات ومن خلال التواصل مع مرتكبي هذه المخالفات أنفسهم. ومن الضروري أن يدرك هؤلاء المخالفين دور المرافقين، وأن المعلومات التي يسجلونها حول أعمال معينة ستُنشر على نطاق واسع.

يراقب أعضاء منظمات التواجد من أجل الحماية والمتطوعين فيها الحواجز والبوابات الزراعية للمساعدة على ضمان وصول وحرية تنقل الفلسطينيين وغالبا ما يتواجدون أثناء عمليات هدم المنازل التي تُنفذها السلطات الإسرائيلية. ويعمل هؤلاء على إنشاء علاقات وطيدة مع مجموعات السلام الإسرائيلية وزيادة الوعي في العالم حول قضايا الحماية التي تواجه المدنيين الفلسطينيين.

**الفلسطينيون المصابون في الصراع مباشرة 2010**

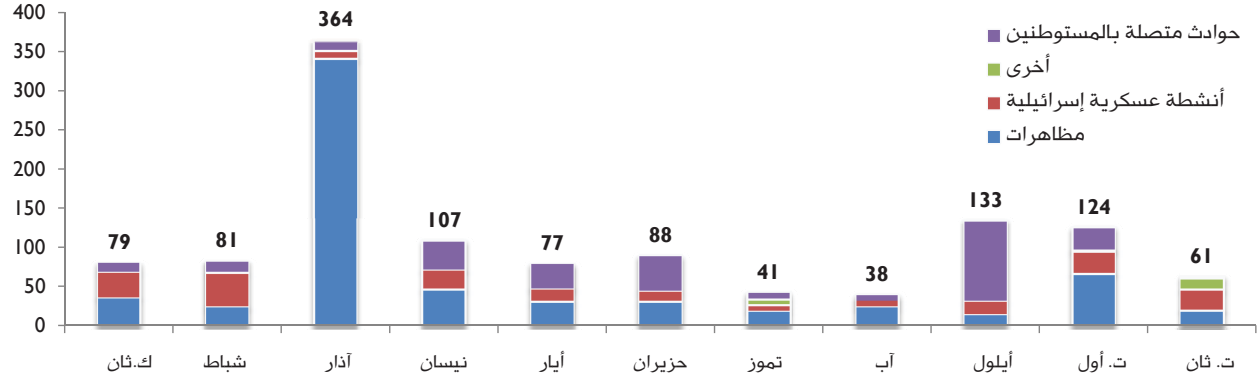


ارتفع عدد الأحداث التي ألحقت أضراراً بالممتلكات والتي نفذها فلسطينيون ضد مستوطنين إسرائيليين مقارنة بالأشهر السابقة: فقد وقع خلال هذا الشهر 15 حادثا أدت إلى أضرار بالممتلكات وحادثين أدّيا إلى إصابات. ويمثل هذا الرقم ضعف المتوسط الشهري لبقية عام 2010 (17 حادثاً مقابل تسعة حوادث شهريا في المتوسط).

## ارتفاع ملحوظ في حالات اعتقال الأطفال في سلوان في القدس الشرقية

*إفادات حول سوء معاملة الشرطة الإسرائيلية للأطفال خلال الاعتقال والاستجواب*

تُفيد مجموعات حقوق الإنسان بأنّ ارتفاعا حادًا طرأ على حالات اعتقال الأطفال الفلسطينيين على يد السلطات الإسرائيلية في منطقة سلوان في القدس الشرقية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر وحده، وثقت المنظمة الدولية للدفاع عن الطفل (فرع فلسطين) 23 حالة لأطفال من سلوان أبلغوا عن إساءة معاملتهم أثناء احتجازهم لدى السلطات الإسرائيلية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر تعاملت 60 شخصية إسرائيلية بارزة من بينهم مربون وأطباء وكُتاب وقضاة وعاملون اجتماعيون ومشرّعون مع هذه القضية من خلال رسالة أرسلوها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، ورئيس الدولة الإسرائيلي، والمدعي العام، بالإضافة إلى قادة سياسيين آخرين. ودعا هؤلاء في رسالتهم إلى فحص قانونية الإجراءات الحالية التي تتبعها الشرطة في سلوان، وعبروا عن قلقهم إزاء سوء معاملة الأطفال الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل واستخدام أساليب استجواب قاسية أثناء التحقيق الذي تجريه الشرطة. ويفيد هؤلاء المختصون أن السلطات الإسرائيلية أخفقت في الالتزام بالإجراءات التي يتضمنها القانون الإسرائيلي والمعدّة خصيصاً لحماية

> *...كلما أدرت وجهي، صفعني. ظل يسألني وأنا أنكر. وظل ينفخ دخان سيجارته في عيني. وأمسك بكتفي وضغط بشدة عليه، ومن ثم دفعني بقوة إلى الحائط؛ وبدأ أنفي بالنزيف...*
>
> من إفادة قدمها لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فتى فلسطيني يبلغ من العمر 13 عاما اعتقل من حي سلوان

الأطفال المخالفين للقانون. ونتيجة لذلك، هنالك مخاوف من أن سوء المعاملة هذا يُخلّف آثاراً نفسية خطيرة على الأطفال وقد يؤدي إلى الكوابيس، والأرق والتبول اللاإرادي. إضافة إلى أنّ ذلك من شأنه أن يشكل أمراً حاسماً فيما يتعلق بنموهم وقد يؤدي إلى أنماط سلوكية عنيفة في المستقبل عندما يصل هؤلاء الأطفال سن المراهقة.

تفيد المنظمة الدولية للدفاع عن الطفل (فرع فلسطين) أن الشرطة الإسرائيلية فتحت ملفات جنائية لما يقرب من 1,200 طفل فلسطيني هذا العام بزعم رشقهم الحجارة في القدس الشرقية. وتحدث حالات اعتقال الأطفال في سلوان في سياق التوسع الاستيطاني المتواصل وخطر التهجير الذي يحدق بمئات السكان الفلسطينيين، نظرا لخطة وضعتها بلدية القدس لهدم منازل قائمة بهدف إتاحة المجال لإنشاء "متنزه توراتي".[2] وارتفعت حدة التوتر في الحي بصورة منتظمة خلال العام الماضي واشتد التوتر حدة خلال الأشهر الأخيرة وذلك في أعقاب مقتل فلسطيني في 22 أيلول/سبتمبر على يد حارس أمن في مستوطنة في الحي. ومنذ ذلك الوقت شهد الحي ارتفاعا ملموسا في عدد الأطفال المعتقلين بزعم رشقهم الحجارة.

## شهادات أطفال اعتقلوا في سلوان، قدموها لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 1 كانون الأول/ديسمبر 2010

### أ. م. العمر: 8 سنوات

«في الصباح الباكر (السادسة صباحا) سمعنا طرقات قوية على الباب. عندما فتحنا الباب دخلت قوات إسرائيلية وأخذتني من سريري وقالوا إنني كنت أرمي الحجارة. لا أعرف بالضبط كم كان عددهم، ولكن يبدو أنهم كانوا كثر... ربما ستة سيارات جيب. وكانوا يرتدون الأقنعة.

ذهبت معهم لوحدي. لم يسمحوا لأمي أن تأتي معي. سألوني إن كنت ألقيت الحجارة ذلك اليوم... فقلت: كلا. ثم سألوني إن كان أبي عضوا في حماس، فقلت: كلا. بعد ذلك تركوني أعود إلى البيت.

سابقا في ذلك اليوم، كنت أتمشى مع مجموعة أطفال بعضهم كان يرمي الحجارة. والتقطت صورتي معهم، ولكن رغم أنني كنت بصحبة هؤلاء الأولاد، إلا أنني لم أرم الحجارة.

### أ. س.، العمر: 13 سنة

«في الساعة الرابعة صباحا، سمعنا طرقات قوية على الباب. لم نعتقد أنهم جاءوا لاعتقال أحد، كنا نعتقد أنهم قدموا كي يهدموا منزلنا، المهدد بالهدم وفق أمر هدم معلّق.

أ.س طفل فلسطيني من سلوان يبلغ من العمر 13 عاما أعطى إفادته حول اعتقاله وسوء معاملته على يد الشرطة الإسرائيلية.

نادى أبي سائلا من الطارق. عرّف الجنود عن أنفسهم وقالوا إنهم جاءوا لاعتقال «حمادة». أجابهم أبي دون أن يفتح الباب قائلا إنهم طرقوا باب المنزل الخطأ، إذ أنه لا يوجد أحد بهذا الاسم هنا. لكنهم طلبوا منه أن يفتح الباب وأن يذكر أسماء أبناءه ... وإن لم يفعل، فسيلقون قنبلة مسيلة للدموع في المنزل. بدأ أبي بذكر أسمائنا واحداً واحداً، وعندما وصل إلى اسمي، طلب منه الجندي التوقف. قالوا إنني كنت ألقي الحجارة وأرادوا أن يأخذوني معهم.

لا أدري كم كان عددهم بالضبط، ولكن لا بد أنه كان هنالك ست سيارات جيب على الأقل أو ربما ثمانية... ويبدو أن عددهم كان بالمئات: أفراد شرطة، وأفراد شرطة في ملابس مدنية وقوات خاصة. دخل الجنود وسحبوني من سريري ولم يسمحوا لي حتى بارتداء ملابسي أو حذائي... كبلوا يدي وأخذوني حافي القدمين أرتدي بيجامتي. في المجمل كان عددنا ستة أطفال اعتقلنا في صباح ذلك اليوم. لم يسمحوا لوالدي بالركوب معنا، ولكن أبي لحق بنا.

عندما وصلنا إلى مخفر الشرطة أخذوني إلى غرفة رقم 4 وشخص ما حقّق معي.. أراد أن أعترف بأنني ألقيت الحجارة في ذلك اليوم. في البداية لم أعترف بأي شيء. ولكن كلما أدرت وجهي، صفعني. ظل يسألني وأنا أنكر. وظل ينفخ دخان سيجارته في عيني. وأمسك بكتفي وضغط بشدة عليه، ومن ثم دفعني بقوة إلى الحائط؛ وبدأ أنفي بالنزيف. طلبت منه منديلا ورقيا كي أمسح به أنفي، ولكنه لم يعطني. بعد ذلك شخص آخر أعطاني منديلا. ثم طلب مني أن أركع على ركبتي، فأجبته إنني لا أركع سوى لخالقي. فركلني بقدمه في الجهة الداخلية من فخذي اليمنى.

عندما كنت جالسا هناك، كانوا يحمصون الخبز والجبن. سألوني إن كنت جائعاً، وألقوا بعض الجبن الساخن على يدي. كانوا يقولون لي طوال الوقت إن ما علي سوى أن أعترف بأنني ألقيت الحجارة وسيتركونني أذهب. في النهاية كل ما أردته هو أن أذهب للبيت، ولذلك اعترفت بأنني ألقيت حجراً واحداً. سألوني: «حجر واحد، أم أكثر؟»، فأجبت: «كلا، حجر واحد فقط». فسألوني مرة أخرى: «ألم تلق ولو حجراً واحداً آخر؟» ولكنني قلت بإصرار إنه لم يكن سوى حجر واحد. أرادوا أن يعرفوا إن كان أحد آخر رمى الحجارة معي، فقلت لهم إنني كنت وحدي. في النهاية أخذوا بصمات أصابعي وطلبوا مني التوقيع على بعض الأوراق- لا أعرف ما كتب فيها، فقد كانت مكتوبة باللغة العبرية. بعد ذلك سمحوا لأبي بأخذي إلى البيت.»

## ارتفاع في عمليات الهدم والتهجير

للشهر الثالث على التوالي طرأ ارتفاع على عدد المباني الفلسطينية التي هدمت على يد السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية وعلى عدد الفلسطينيين الذين هُجّروا نتيجة لذلك.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر هُدم 34 مبنى في القدس الشرقية والمنطقة (ج) مقارنة بهدم 25 مبنى خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وثمانية مبان في شهر أيلول/سبتمبر. وقد أدت عمليات الهدم التي نُفذت خلال هذا الشهر إلى تهجير 53 فلسطينيا، من بينهم 33 طفلا، مقارنة بتهجير 39 شخصا في تشرين الأول/أكتوبر وصفر في شهر أيلول/سبتمبر. وقد شهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر هدم عدد من المباني في القدس الشرقية (17) أكبر من المباني التي جرى هدمها في أي شهر آخر في هذه السنة.

وهدم خلال الإحدى عشر شهراً الأولى من عام 2010 ما مجموعه 347 مبنى فلسطينياً في هذه المناطق.[3] وبالرغم من أنّ هذا الرقم يمثل ارتفاعا مقارنة بعدد المباني التي هُدمت خلال الفترة المماثلة من عام 2009 (265)، فقد انخفض عدد الذين هجروا جراء عمليات الهدم التي نُفذت في عام 2010 (455 مقابل 619).

وخلال تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، تمّ تهجير ثلاث عائلات مكوّنة من 14 فرداً (من بينهم خمسة أطفال) عندما استولت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين، ترافقهم الشرطة الإسرائيلية، على مبنى سكني فلسطيني يتألف من ثلاث شقق في قرية جبل المكبر في القدس الشرقية. وتفيد التقارير الأولية بأنّ المستوطنين يدعون بأنّهم اشتروا المبنى من أحد أفراد العائلة المتوفين قبل عدة سنوات. بالرغم من ذلك، ما زالت طبيعة هذه الصفقة موضع نزاع حيث أنّ بعض المالكين الفلسطينيين السابقين للمبنى يدعون بأنّ توقيعاتهم على وثائق البيع تمّ تزويرها. ومنذ أواخر عام 2008 تمّ تهجير ما يزيد عن 120 فلسطينيا في سياق عمليات استيلاء المستوطنين على المباني في قلب الأحياء الفلسطينية.

### أزمة السكن في العيسوية

يعتبر هدم المنازل وخطر التهجير اثنان من المسببات الرئيسة لازدياد العنف بين السلطات الإسرائيلية وسكان قرية العيسوية في القدس الشرقية (أنظر قسم الخسائر البشرية في هذا التقرير). فمن بين 56 مبنى هدمتها بلدية القدس هذا العام يقع ما يزيد عن ربع هذه المباني في العيسوية. واستهدفت عمليات الهدم هذه في الغالب مبان يُعتمد عليها في كسب الرزق ومنازل قيد الإنشاء أدت إلى تَضرر 46 فلسطينيا، من بينهم 19 طفلا.

يسكن في قرية العيسوية 13,500 نسمة تقريبا، وتقع 2,400 دونم من أراضيها في حدود بلدية القدس التي حددتها إسرائيل.[4] في الفترة ما بين عام 1978 وعام 1992 طوّرت بلدية القدس مخططا هيكليا مفصلا للعيسوية يغطي 28٪ فقط من أراضي البلدة الواقعة ضمن الحدود البلدية.[5] هذا المخطط الذي بني بدون إشراك سكان القرية أخفق في تلبية احتياجات السكان من المسكن وغيرها من احتياجات البنى التحتية. ونتيجة لذلك لم يترك للسكان من خيار سوى تلبية احتياجاتهم من خلال البناء "غير القانوني" وتعريض مبانيهم لخطر الهدم وأنفسهم لخطر التهجير.

ومن أجل تلبية احتياجات السكان بصورة أفضل بدأت منظمة بمكوم – مخططون من أجل حقوق التخطيط غير الحكومية تطوير مخطط بديل للعيسوية في عام 2004. وبعد تشاورات مكثفة مع السكان، وخبراء التخطيط والعديد من موظفي البلدية والموظفين الحكوميين، طوّرت بمكوم مخططا ضمّ 1,300 دونم.[6] وفي نهاية عام 2007 صادقت لجنة التخطيط المحلية في القدس على المخطط الذي قُدّم للجنة التخطيط القطرية.

غير أنّ هذا النجاح لم يدم طويلا: فعندما نُشر المخطط الهيكلي المحلي - القدس 2000 (المشار إليه عادة باسم "المخطط الرئيسي" للقدس) عام 2008 أظهر أنّه لن يتمّ ضم سوى 90 دونما إضافية للمخطط البلدي القائم في العيسوية (أي ما مجموعه 750 دونم مقابل 1,300 دونم يتضمنها مخطط جمعية بمكوم). وبالرغم من أن جمعية بمكوم عقدت سلسلة من اللقاءات مع البلدية من أجل التفاوض على تغيير مخطط العيسوية، أصبح جلياً لبمكوم في مطلع عام 2010 أنه ليس في نية البلدية توسيع مخطط العيسوية. ونتيجة لذلك تبخر الأمل بتخفيف أزمة السكن في العيسوية في المستقبل القريب.

وخلال هذا الشهر، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إصدار أوامر وقف البناء والهدم ضد 28 مبنى في الضفة الغربية يتضرر جراءها 120 شخصاً، بالإضافة إلى أمر طرد واحد يهدد 60 فلسطينيا يعيشون في المنطقة (ج) في محافظة طوباس بخطر التهجير.

## قرية يطوقها الجدار: الولجة

يستمر تدهور الأوضاع في الولجة نظراً لتجدّد العمل في إنشاء الجدار في المنطقة. هذا الجدار، إذا ما اكتمل بناؤه وفق المسار المخطط له، سيطوق القرية تطويقا كاملا يفصلها عن أراضيها الزراعية والقرى المجاورة.

ويسكن في قرية الولجة التي تقع في جنوب القدس، حوالي 2,000 فلسطيني معظمهم لاجئون مسجّلون. فقد أهالي القرية معظم أراضيهم التي استولت عليها إسرائيل عام 1948 إضافة إلى فقدانهم لأراض أخرى عام 1967 وفي السبعينات لغرض بناء مستوطنتي جيلو وهار جيلو الإسرائيليتين. وبالإضافة إلى فقدان الأراضي ومصادر الرزق ما زال السكان عرضة لخطر التهجير القسري بسبب وضع إقامتهم غير المؤكد وهدم المنازل، علماً بأن القوات الإسرائيلية هدمت 45 منزلاً على الأقل من منازل القرية منذ عام 1985 في حين أن 45 منزلا آخر أُصدرت ضدها أوامر هدم معلّقة.

وينبع التهديد الحالي الذي تتعرض له هذه القرية من استئناف بناء الجدار في حدود الولجة وحولها. علما أنّ قراراً أصدرته المحكمة العليا الإسرائيلية عام 2004 نص على أنّ المسار الأصلي للجدار، الذي لو بني لقسّم القرية إلى قسمين، يجب أن يتمّ تحويله. وبالرغم من أن المسار الجديد لا يُقسّم القرية إلا أنّه يهدد بتطويقها وفصلها عن أراضيها الزراعية ويحولها إلى جيب معزول باستثناء نفق ضيق يصلها ببيت جالا وبيت لحم. وفي جلسة استماع عُقدت مؤخرا في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، طلبت المحكمة العليا الإسرائيلية من دولة إسرائيل توضيح إجراءات مصادرة الأراضي في القرية وطلبت منها وقف العمل في القسم الشرقي من الجدار إلى أن يصبح بالإمكان اتخاذ قرار حول عرض الجدار، ولكنها لم تنجح في إصدار أمر احترازي يمنع أعمال البناء الجارية أو إصدار أمر لتحويل مسار الجدار.

وتثير هذه التطورات مخاوف جدية إزاء وضع هذا المجتمع. فإلى جانب فقدان الأراضي والقيود المفروضة على الوصول إلى الخدمات والمساعدة، سيزيد مسار الجدار من تقويض الظروف المعيشية للسكان مما ينجم عنه زيادة الفقر والاعتماد على المساعدات الإنسانية واحتمال التهجير في المستقبل.

## السلطات الإسرائيلية تعلن عن تخفيف القيود المفروضة على الوصول: وتسجيل حالات إزالة لمعيقات حركة ووضع معيقات جديدة

بمناسبة عيد الأضحى (الذي صادف الفترة بين يومي 17 و20 تشرين الثاني/نوفمبر) أعلنت السلطات الإسرائيلية عن عدة تدابير لتخفيف القيود المفروضة على الوصول في الضفة الغربية. وتضمنت هذه التدابير: إزالة 24 معيقاً من معيقات الحركة؛ وزيادة ساعات عمل معبرين يقعان على الخط الأخضر في منطقة جنين؛ والسماح للرجال البالغة أعمارهم 50 عاماً فما فوق والنساء البالغة أعمارهن 45 عاما فما فوق، ممن يحملون هوية الضفة الغربية، الدخول إلى القدس لأداء صلاة الجمعة بدون تصريح. علماً أن الإجراءين الأخيرين سرى مفعولهما خلال فترة العيد فقط. ويعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حاليا على التأكد من إزالة هذه المعيقات المعلن عنها. ووفقا لتقرير أصدرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تقع معظم هذه المعيقات في شمال الضفة الغربية ومنطقة رام اللّه وهي معيقات تعيق الوصول إلى طرق فرعية أو طرق زراعية وبالتالي، ليس لها سوى تأثير بسيط على تنقل الفلسطينيين.

وحتى هذا التاريخ تأكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أنه تم تطبيق تغييرين مهمين بداية أيام العيد: إزالة حاجز طريق يقع على المدخل الرئيس لقرية خربثة بني حارث في منطقة رام اللّه مما سهّل وصول سكان القرية إلى مدينة رام اللّه والقرى المجاورة لأول مرة منذ ما يقرب من تسعة أعوام؛ والفتح الجزئي لبوابة طريق تقع على المدخل الرئيس لمدينة سلفيت. وقبيل فتح الطريق، بلغ متوسط طول الطريق الالتفافية التي كان يسلكها أولئك الذين يسكنون في القرى المحيطة لدخول مدينة سلفيت 22 كيلومترا. لكن حتى هذا التاريخ، لا يُسمح سوى للحافلات الصغيرة المُسجلة العبور عبر البوابة التي نُصبت في الموقع منذ سبع سنوات وأعاقت الوصول إلى الخدمات الأساسية المتوفرة في مدينة سلفيت لأكثر من 10,000 شخص يسكنون القرى الواقعة إلى الشمال.

وفي المقابل، سُجل بداية هذا الشهر نصب معيقات حركة جديدة. ففي قرية العيسوية في القدس الشرقية، أغلقت القوات الإسرائيلية مدخلين من مداخل القرية الأربعة بواسطة حواجز طرق، كما أنها نصبت على أحد المداخل الأخرى حاجزاً طيّاراً، مجبرة السكان على سلوك طرق التفافية طويلة. وفي منطقة الخليل نصبت القوات الإسرائيلية ثمانية معيقات حركة جديدة تضمنت حواجز طرق وسدودا ترابية في منطقة البويرة مغلقة بذلك طرقا زراعية تقع على طول طريق 356.

## استطلاع حول معيقات الحركة في الخليل/المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل (H2)

أشار استطلاع مشترك أجراه كلّ من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبعثة التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل إلى وجود 122 معيقاً للحركة تمنع وصول الفلسطينيين في المنطقة التي تُسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل (H2) والبالغة مساحتها 4.2 كيلومتر مربع. ويتضمن ثلاثة وتسعون من معيقات الحركة هذه: حواجز (18)؛ وحواجز جزئية (13)؛ وحواجز طرق (55)؛ وسداً ترابياً (1)؛ وبوابات طرق (6)؛ نصب معظمها منذ عام 2000. أمّا معيقات الحركة المتبقية (29) فتتضمن جدران طرق وجدرانا أسمنتية؛ وأسيجة معدنية وبوابات حديدية. إضافة إلى أنّ جميع الطرق المؤدية إلى المستوطنات الإسرائيلية الأربع الواقعة في منطقة (H2) مغلقة أمام حركة السيارات الفلسطينية. وتتضمن هذه الطرق الشارع التجاري الرئيس، شارع الشهداء، وشوارع أخرى تؤدي إلى الحرم الإبراهيمي تربط المستوطنات الأربع بمستوطنتين رئيستين في منطقة الخليل وهما كريات أربع وجفعات خارسينا.

وتؤثر هذه المعيقات، إلى جانب عنف المستوطنين، على كل من النشاطات التجارية والحياة الاجتماعية داخل البلدة القديمة في الخليل، ونتيجة لذلك أخلي خلال العام الجاري ما يزيد عن 1,000 منزل من سكانها الفلسطينيين وأغلق أكثر من 1,800 محل تجاري. علما أن ما يقرب من 650 محلاً تجارياً فلسطينياً في قلب مدينة الخليل أغلقت بواسطة أوامر عسكرية تجدّد مرة كل ستة أشهر. وتؤثر معيقات الحركة هذه كذلك على الوصول إلى الخدمات الطبية الأساسية مما يضطر النساء الحوامل إلى المكوث في منزل أحد الأقارب أو الأصدقاء في المنطقة الفلسطينية من مدينة الخليل (H1) مباشرة قبل موعد ولادتها وبعده. إضافة إلى ذلك، يتوجب على قسم الإطفاء الفلسطيني الواقع في المنطقة (H2) إجراء تنسيق مع السلطات الإسرائيلية قبل أن تتمكن سيارات الإطفاء من الوصول إلى أي موقع حريق في المنطقة. ومنذ عام 2000، سجل القسم تأخيرات بلغت أكثر من ساعة للحصول على تنسيق في 83 حالة متفرقة. وأشار الاستطلاع أيضاً إلى أنه منذ أواخر عام 2000 بلغ معدل تسرب الأطفال من ثلاث مدارس تقع بالقرب من المستوطنات في المنطقة (H2) ما بين 30 إلى 50 بالمائة، إضافة إلى انخفاض واضح طرأ على عدد الزوار الفلسطينيين للمنطقة في السنوات التسع الماضية نظرا للقيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة والخوف من هجمات المستوطنين.

# قطاع غزة

## الغارات الجوية الإسرائيلية والقيود المفروضة على الوصول تسفر عن وقوع ثلاثة حالات وفاة و 26 إصابة

قتلت القوات الإسرائيلية، خلال تشرين الثاني/نوفمبر ثلاثة من أعضاء جماعة مسلحة وأصابت 26 مدنياً داخل قطاع غزة. ووقعت معظم الإصابات (18 إصابة) على طول السياج الحدودي الذي يفصل ما بين إسرائيل وغزة. يجدر الذكر أنّ عدد الإصابات التي وقعت خلال الإحدى عشرة شهراً الأولى من عام 2010 كان أعلى بكثير من عدد الإصابات خلال الفترة المماثلة من عام 2009. (245 مقابل 163)، باستثناء الخسائر البشرية التي وقعت خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب". ووقع ما يزيد عن نصف الإصابات المسجلة منذ بداية عام 2010 بالقرب من السياج (134 من بين 245 إصابة).

شنت القوات الجوية الإسرائيلية هذا الشهر عدة غارات جوية أسفرت عن مقتل ثلاثة مسلحين فلسطينيين، وإصابة ستة مدنيين وتضرر عدد من المنازل. وفي الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية فلسطينياً يزعم أنه مسلح وقتلته أثناء سفره بسيارته داخل مدينة غزة، وأصيب جراء هذا الحادث أيضا امرأة كانت بالجوار. وقد وقع حادث مشابه في 17 تشرين الثاني/نوفمبر في مدينة غزة قتل فيه، حسب ما يُزعم، عضو بارز في جماعة «جيش الإسلام» وأخوه (الذي يزعم أنه ينتمي إلى الجماعة أيضا). إضافة إلى ذلك، أصيب هذا الشهر خمسة فلسطينيين آخرين من بينهم طفلان (13 عاما وعامان ونصف) عندما استهدفت غارتان جويتان منفصلتين منزلاً قيد الإنشاء في منطقة دير البلح ومنطقة مفتوحة تقع إلى الشرق من خان يونس. وأصيب مدنيان فلسطينيان آخران عندما سقطت قذيفة هاون أطلقها مسلحون فلسطينيون داخل قطاع غزة شرق خان يونس.

واستمرت كذلك الحوادث التي تقع على طول السياج الحدودي نظرا للقيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى مناطق تبعد عن السياج الحدودي مسافة 1,500 متر (17 بالمائة من أراضي غزة). وفي عدة حوادث متفرقة أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه عمال فلسطينيين كانوا يجمعون الخردة المعدنية بالقرب من السياج، مما أدى إلى إصابة 17 منهم. وفي حادث آخر أصيب شخص يعاني من قصور عقلي عندما اقترب من السياج.

وفي السياق ذاته، أطلقت القوات الإسرائيلية النار في 12 حادثا متفرقاً باتجاه مزارعين كانوا يعملون في أراضيهم الواقع بالقرب من السياج ولم يُبلغ عن وقوع إصابات. إضافة إلى ذلك توغلت الجرافات والدبابات الإسرائيلية 19 مرة مسافة تبلغ عدة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد تنفيذ عمليات تجريف للأراضي.

وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار باتجاه صيادين في منطقة بيت لاهيا مما أدى إلى إصابتهما. وفي حين أنّ القوات الإسرائيلية تواصل فرض القيود على الوصول إلى مناطق صيد الأسماك التي تبعد عن الشاطئ مسافة تزيد عن ثلاثة أميال بحرية، فقد أصيب الصيادان بينما كانا على الأرض ويصطادان بالقرب من الشاطئ. وفي حادثين متفرقين آخرين أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية نيران «تحذيرية» باتجاه قوارب صيد فلسطينية، مجبرة إياها على العودة إلى الشاطئ. وفي عام 2010 قتلت القوات الإسرائيلية ثلاثة صيادين وأصابت سبعة آخرين في حوادث متعلقة بالقيود المفروضة على الوصول إلى مناطق الصيد.

وخلال هذه الشهر أيضاً، قتل فتيان (11 عاماً و 12 عاماً) وأصيب آخر (14 عاماً) إثر انهيار نفق بني، حسبما يُزعم، لأغراض عسكرية على يد الفصائل الفلسطينية في منطقة جباليا. وحتى هذا التاريخ من عام 2010 قتل 46 فلسطينيا، وأصيب 87 آخرون في أحداث متصلة بالأنفاق.

## ما زال أثر تخفيف القيود عل الوصول محدودا

*جهود إعادة الإعمار ما زالت مقيّدة نظرا للقيود المفروضة على استيراد مواد البناء؛ وشحنات تصدير محدودة تغادر غزة*

دخل إلى غزة هذا الشهر 4,091 حمولة شاحنة، تشكل 33 في المائة من المتوسط الشهري للشاحنات المحملة التي دخلت إلى غزة في كلّ شهر من الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007 (12,350)، قبل فرض الحصار.

وعلى الرغم من أنّ تخفيف الحصار أدى إلى زيادة تنوّع السلع الاستهلاكية المتوفرة في الأسواق، إلا أنّ القيود المتواصلة المفروضة على دخول مواد البناء الأساسيّة، وإعاقة تنقل الأشخاص بالإضافة إلى القيود على التصدير ما زالت تعيق أي انتعاش اقتصادي وأي تحسين ملموس على الأوضاع الإنسانية. وما زالت مشاريع إعادة إعمار المنازل الحيوية

للغاية ومشاريع إصلاح الأضرار التي تعرّضت لها البنية التحتية محدودة نظراً للقيود المفروضة على دخول مواد البناء الأساسية، وخصوصاً الأسمنت والحصى وقضبان الحديد.

ونظراً لعوامل كالزيادة السكانية الطبيعية والأضرار المتصلة بالصراع يحتاج القطاع حالياً إلى ما يزيد عن 86,000 وحدة سكنية لسد حاجة العائلات الفلسطينية التي لا تتوفر لها مساكن ملائمة، علماً أنّ القيود تجعل من الصعب سد هذه الفجوة. إضافة إلى ذلك ما زالت واردات مواد البناء غير الكافية تؤثر سلباً على الوصول إلى التعليم: حيث أنّ ما يقرب من 40,000 طالب جديد لا يمكنهم الالتحاق بمدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، في حين أنّ مئات الآلاف من الطلاب الآخرين ما زالوا يتعلمون في غرف صفية مكتظة.

وسمح هذا الشهر بدخول كمية محدودة من مواد البناء لعدد من المشاريع الإنسانية المُصادق عليها مُسبقا التي تُنفذها المنظمات الدولية. ووفقا للأونروا، لا تُمثل 26 مشروعاً تمّت المصادقة عليها وتتضمن مدارس وعيادات صحيّة ومحطة لمعالجة مياه الصرف سوى سبعة بالمائة من برنامج مشاريع البناء التي تنوي الأونروا تنفيذها في غزة. ومن بين المشاريع، لم تصل مواد البناء سوى إلى 13 مشروعاً منها.

وما زالت صناعات غزة التي كانت في السابق مزدهرة وتُشغل ما يزيد عن 50 بالمائة من القوى العاملة مشلولة. فقد أغلقت 65 بالمائة من صناعات غزة في حين أنّ النسبة المتبقية (35 بالمائة) لا تعمل سوى بصورة جزئية. ويعتمد الإنعاش الاقتصادي على إعادة بناء القدرة الإنتاجية والسماح بحرية حركة البضائع من غزة وإليها وحرية تنقل الأشخاص كذلك. وما زال معظم سكان غزة يعتمدون على المساعدات التي تقدمها منظمات الإغاثة. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يبلغ معدل البطالة (بالتعريف الموسّع) في صفوف القوى العاملة 47 بالمائة.

## انخفاض ملموس في حجم واردات القمح

ما زالت أيام العمل في معبر كارني الذي أنشئ وتمّ تجهيزه للتعامل مع 750 حمولة شاحنة يومياً محدودة بحزام ناقل واحد لنقل الحبوب والحصى المستخدم في مشاريع البناء. يعمل هذا الحزام الناقل يومين في الأسبوع فحسب، خُصص يوم واحد منهما لنقل القمح وعلف الماشية، واليوم الآخر لنقل الحصى لمشاريع المنظمات الدولية المُصادق عليها. وقبيل "تخفيف" الحصار المفروض على غزة في حزيران/يونيو، كان القمح وعلف الماشية يدخل خلال يومي عمل الحزام الناقل، ولكن منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر وبسبب زيادة استخدام الحزام الناقل من أجل دخول الحصى، انحصر دخول الحبوب بيوم واحد فقط أسبوعيا. ولم تفرِ السلطات الإسرائيلية بعد بتعهدها تشغيل الحزام الناقل في معبر كارني ليوم ثالث خلال الأسبوع.

وبالتالي طرأ انخفاض حاد على كميات القمح التي يُسمح بدخولها إلى غزة، فقد انخفضت الواردات إلى ما يقرب من الربع خلال الفترة ما بين حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر مقارنة بالأشهر الخمسة السابقة (48,609 مقابل 64,273 طناً). أما المعيق الرئيس الذي تسبب بذلك فهو أيام العمل المحدودة للحزام الناقل في معبر كارني.

وتفيد مطاحن غزة الستة، أنّه حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر يوجد ما يزيد عن 500 حمولة شاحنة من القمح في إسرائيل تأجّل دخولها وتنتظر السماح لها بدخول غزة. وحتى 29 تشرين الثاني/نوفمبر يتوفر لدى مطاحن قطاع غزة الستة ما يقرب من 3,020 طناً من حبوب القمح إضافة إلى 170 طناً من طحين القمح متوفرة في الأسواق المحلية، وهي كميات لا تغطي احتياجات السكان سوى لأقل من ستة أيام.

## شحنات تصدير محدودة تغادر غزة

سمحت السلطات الإسرائيلية في 28 و30 تشرين الثاني/نوفمبر لأربع شحنات تحمل الفراولة (5.7 طن) و أزهار الزينة (43,000 زهرة) بالخروج من غزة. وتعتبر هذه أول شحنات تخرج من غزة منذ أبريل/نيسان 2009. لم يُسمح في موسم عام 2010-2009 سوى لحوالي 50 طناً من الفراولة وثلث الأزهار البالغ عددها 40 مليون زهرة والمعدّة للتصدير بالخروج من غزة نظراً للقيود المتواصلة المفروضة على التصدير وقلة المعدات الزراعية الضرورية. يجدر الذكر أنّ بمقدور قطاع غزة تصدير 2,300 طن من الفراولة و 55 مليون زهرة كل موسم.

ومنذ تشديد الحصار على غزة في حزيران/يونيو 2007، لم تغادر غزة سوى 675 حمولة شاحنة من الصادرات، جميعها من الفراولة وأزهار الزينة، علما أنّ المتوسط الشهري لعدد شحنات الصادرات التي غادرت غزة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007 قبل الحصار بلغ 1,086 شحنة.

## آخر تطورات التحويلات الطبية

تلقت السلطات الإسرائيلية خلال تشرين الثاني/نوفمبر 821 طلبا تقدّم بها مرضى لمغادرة غزة عبر معبر إيريز لتلقي العلاج في مستشفيات القدس الشرقية والضفة الغربية وإسرائيل والأردن. وقد تمت الموافقة على 650 طلبا (79.2 بالمائة). وهو معدّل أعلى من المعدل الذي بلغ 76.2 خلال تشرين الأول/أكتوبر، ولكنه أقل بكثير من معدل أيلول/سبتمبر الذي بلغ 85 بالمائة. ولم يتمكن واحد من بين كلّ خمسة مرضى تقدموا بطلب لعبور حاجز إيريز للحصول على العلاج الطبي من الوصول في مواعيدهم إلى مستشفيات خارج غزة وذلك إما بسبب تأجيل البت في طلباتهم (18.8 بالمائة) أو رفضها (2.1 بالمائة).

## استجابة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لتفشي آفة "توتا أبسولتا» «حفار الورق»

تمّ اكتشاف الآفة الزراعية التي تدعى «توتا أبسولتا» (حفّار أوراق البندورة) لأول مرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بداية عام 2010 حيث تمّ الإبلاغ عن أضرار جسيمة تسببت بها الآفة مطلع حزيران/يونيو للدفيئات الزراعية في قطاع غزة. وقد شكّل تفشي هذه الآفة تهديدا خطيرا لمصادر رزق المزارعين الذين يزرعون البندورة في الدفيئات البلاستيكية من بينهم 3,500 مزارع في قطاع غزة.[7] ومن الجدير بالذكر أن انتشار الآفة على نطاق واسع من شأنه أنّ يتسبب بأضرار جسيمة لمحاصيل البندورة الحقلية وغيرها من المحاصيل كالبطاطا، والباذنجان، والفلفل الحار والحلو.

استجابة لذلك أمّنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) 250,000 دولار أمريكي من صندوق الاستجابة الإنسانية التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

### آخر التطورات المتعلقة بالتصدير

أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 8 كانون الأول/ديسمبر عن تخفيف القيود المفروضة على تصدير منتجات معينة من قطاع غزة، وهي الأثاث والمنتجات الزراعية والمنسوجات من غزة إلى الضفة الغربية وجهات أجنبية، على أن يخضع ذلك للقدرة الأمنية واللوجستية. ومن المتوقع أن يُسمح لشحنات الصادرات بالخروج من قطاع غزة عبر معبر كيرم شالوم..

### وفاة مريض يبغ من العمر 24 عاماً يعاني فشلا كلوياً أثناء انتظاره الخروج من غزة لتلقي العلاج الطبي

توفي شاب يبلغ من العمر 24 عاما من خان يونس في قطاع غزة أثناء انتظاره لتحويل عاجل إلى مستشفيات الضفة الغربية. وكان هذا الشاب يعاني من فشل كلوي وكان يحتاج إلى ناسور شرياني وريدي، وهي غرسة طبية ضرورية لوصلة إلى آلة غسيل الكلى (الديلزة). وكان هذا الشاب تلقى في السابق علاجاً في مستشفيات القدس الشرقية والضفة الغربية.

قدم آخر طلب للعلاج الطبي الطارئ في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، غير أنه لم يتلق رداً سوى في 22 تشرين الثاني/نوفمبر عندما وافقت السلطات الإسرائيلية على السماح له بعبور حاجز إيريز. خلال هذه الفترة تدهورت حالة الشاب الصحيّة لدرجة نقله إلى قسم العناية المركزة، نظراً لأنّ الناسور الشرياني الوريدي المغروس في جسمه لم يعد يعمل وبالتالي لم يكن باستطاعته تلقي غسيل الكلى الاعتيادي واضطر إلى تقليص عدد جلسات العلاج. وتوفي الشاب في مساء يوم 22 تشرين الثاني/نوفمبر قبل ساعات فقط من موعد سفره إلى مستشفى تخصصي.

ومنذ كانون الثاني/يناير 2009 توفي 34 مريضاً أثناء انتظارهم للوصول إلى مستشفيات خارج غزة.

ويعتبر غسيل الكلى تحدياً في مستشفيات غزة، وهو ما يبدو جليا في مستشفى الشفاء – أكبر مستشفيات غزة. فمن بين 185 مريضاً يتلقون العلاج في هذا المستشفى، يعاني 23 منهم من مرض التهاب الكبد الوبائي من نوع (Óí)، إضافة إلى 10 مرضى يعانون من مرض التهاب الكبد الوبائي من نوع (ب). يحتاج هؤلاء المرضى إلى غسيل الكلى باستخدام أجهزة منفردة للوقاية من التلوث، ويتوفر لدى مستشفى الشفاء 38 جهازاً منها ثمانية أجهزة معطوبة.

لمزيد من التفاصيل حول تحويل المرضى من غزة يمكنكم التسجيل في نشرة منظمة الصحة العالمية الشهرية على البريد الإلكتروني التالي: rad-report@who-health.org

في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتنفيذ خطة لوضع عدد ضخم من المصائد، وهو طريقة للسيطرة على مستوى تفشي الآفة من خلال قتل الذكور من بينها، وهي طريقة أثبتت فاعليتها في أسبانيا وشمال أفريقيا وتقلل الحاجة لاستخدام المبيدات الحشرية غير الفعّالة. وبالتعاون مع وزارة الزراعة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وشبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وزعت منظمة الأغذية والزراعة 10,000 من المصائد الفيرمونية و 30,000 جرعة من الفيرومون لتغطية 5,000 دونم من دفيئات البندورة لمدة تصل إلى أربعة أشهر. إضافة إلى ذلك، أدرجت المنظمات الإنسانية ترميم الدفيئات الزراعية في مشروع عملية المناشدة الموحدة 2011 لضمان أن تصبح الدفيئات مقاومة للآفات. وتعاني معظم الدفيئات الزراعية في غزة من أوضاع سيئة نظرا للحصار المفروض منذ ثلاث سنوات وتعرضها للقصف المتقطع، غير أنّ تحصين الدفيئات لتصبح مقاومة للآفات وتركيب نظام الأبواب المزدوج من شأنه أن يوفر لها حماية فعّالة. وقد وزّعت منظمة الأغذية والزراعة بتمويل من صندوق الاستجابة الإنسانية 1,500 عدة إصلاح طارئة للدفيئات تتضمن شباكا مقاومة للآفات وأدوات ذات صلة.

إضافة إلى ذلك أصدرت منظمة الأغذية والزراعة نشرة للمزارعين ووزعتها من خلال المنظمات الأهلية في قطاع غزة. وعقدت المؤسسات الشريكة في القطاع دورات تدريبية شارك فيها مزارعون ومهندسون زراعيون من وزارة الزراعة والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية وتناول تعريف الآفة واستخدام المصائد الفرمونية وغيرها من التدابير البسيطة لحماية النباتات.

ونتيجة لهذه التدخلات تمّ الحدّ من الآثار السلبية لتفشي آفة حفّار أوراق البندورة في قطاع غزة، إذ تمّت السيطرة على تفشي الآفة، علماً أن كمية كافية من محاصيل البندورة تتوفر في غزة وعاد سعرها للاستقرار.

# قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

| مؤشرات حماية الأطفال | ت. أول 2010 | ت. ثان 2010 |
|---|---|---|
| عدد القتلى في صفوف الأطفال الفلسطينيين | 0 | 0 |
| عدد القتلى في صفوف الأطفال الإسرائيليين | 0 | 0 |
| عدد الإصابات في صفوف الأطفال الفلسطينيين | 29 | 31 |
| عدد الإصابات في صفوف الأطفال الإسرائيليين | 0 | 0 |
| عدد الأطفال الفلسطينيين الذين تشردوا نتيجة هدم المنازل | 25 | 33 |
| عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية | 256 | غير متوفر |

## الذكرى السنوية لاتفاقية حقوق الطفل

حلت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الذكرى الحادية والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي أقرّت في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989. وتضع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وهي أكثر اتفاقية لحقوق الإنسان في التاريخ من حيث عدد الدول التي صادقت عليها، حداً أدنى من معايير حقوق الإنسان التي تحقّ لجميع الأطفال. ولكن للأسف ما زال الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كغيرهم في مناطق أخرى، يعانون نقصاً خطيرا في الحماية.

فما زال الأطفال الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعرضون للعنف النابع من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والخلافات الفلسطينية الداخلية وغيرها من الأحداث ذات الصلة. وحتى هذا التاريخ من عام 2010، قتل 21 طفلاً فلسطينياً وأصيب 376 آخرون في سياقات متعددة بداية من عنف المستوطنين والجيش الإسرائيليين وحتى القتال الفلسطيني الداخلي والتعامل الطائش مع الأسلحة. ومما يثير قلقاً متزايداً عدد الأطفال الذين يتعرضون لظروف خطيرة في سياق تجارة الأنفاق أو خلال جمع الخردة المعدنية أو الأنقاض في قطاع غزة حيث أنّ جميع حالات الوفاة التي وقعت هذا الشهر في صفوف الأطفال (ثلاثة فتية تبلغ أعمارهم 11 و 12 و 13 عاما)، وإصابة أربعة أطفال آخرين، حدثت في هذه السياقات.

إضافة إلى إنّ الحصار الإسرائيلي على غزة وسلسلة القيود المفروضة على الضفة الغربية تترك الكثير من الأطفال الفلسطينيين عرضة للفقر وانعدام الأمن الغذائي، وغير قادرين على الوصول إلى العلاج الطبي الكافي أو المياه الصالحة للشرب وغير قادرين على الوصول إلى المرافق التعليمية في بيئة آمنة ونظيفة.

كما أنّ الأطفال يتعرضون بصورة متواصلة لخطر فقدان منازلهم ومدارسهم أو فقدان عائلاتهم لمصادر رزقها نتيجة هدم السلطات الإسرائيلية لمباني الفلسطينيين أو استيلاء المستوطنين على منازلهم. وخلال هذا العام، تمّ تهجير ما لا يقل عن 235 طفلا في أعقاب هدم منازلهم في القدس الشرقية والمنطقة (ج) في حين أن 509

آخرين تضرروا بأشكال أخرى. إضافة إلى ذلك، هُجّر خلال هذا الشهر خمسة أطفال عندما استولت مجموعة من المستوطنين على المبنى السكني الذي يعيشون فيه في القدس الشرقية، مما رفع مجمل عدد الأطفال المهجرين نتيجة الطرد في عام 2010 إلى 36.[8] وفي قطاع غزة منع الحظر المتواصل على دخول مواد البناء آلاف العائلات من إعادة بناء منازلهم التي دُمرت خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي «الرصاص المصبوب»، أو بناء منازل جديدة لتلبية الحاجة الناجمة عن الزيادة السكانية.

إضافة إلى ذلك، ما زال الأطفال الفلسطينيون، كما تفيد التقارير، عرضة لسوء المعاملة خلال الاعتقال والحبس. وحتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية ومراكز الاعتقال 256 طفلاً.[9] وواصلت السلطات الإسرائيلية خلال هذا الشهر أيضا حملة الاعتقالات في صفوف الأطفال في سلوان في القدس الشرقية، مثيرة بذلك انتقادات حادّة حول معاملة الأطفال خلال الاعتقال والاستجواب (أنظر الفقرة ذات الصلة في هذا التقرير)، إضافة إلى ذلك تواصلت عمليات اعتقال الأطفال في مناطق أخرى في الضفة الغربية.

وقد برز الوضع الحساس للأطفال الفلسطينيين خلال هذا الشهر في قضية محورية تترافع فيها أمام محكمة العليا الإسرائيلية منظمة «هموكيد» الإسرائيلية غير الحكومية- مركز الدفاع عن حقوق الفرد. وتتصل هذه القضية بطفل مقيم في القدس الشرقية سُحبت منه الإقامة الدائمة على يد وزارة الداخلية الإسرائيلية. وتفيد منظمة «هموكيد» أن قرار المحكمة في هذه القضية سيحدد مصير العديد من الأطفال المقيمين في القدس الشرقية الذين يجب أن يُمنحوا إقامة دائمة.

وتؤثر مشكلة رئيسة أخرى على حقوق الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي الغياب شبه الكامل تقريبا للمُساءلة فيما يتعلق بادعاءات بشأن انتهاك حقوق الإنسان. وخلال هذا الشهر، حكم على جنديين إسرائيليين بالسجن ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ بعد أن إدانتهما محكمة عسكرية إسرائيلية باستخدام طفل فلسطيني كدرع بشري خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» العام الماضي. وقد أتهم الجنديان بإجبار طفل يبلغ من العمر تسعة أعوام على فتح أكياس اعتقدوا أنها ربما تحتوي على متفجرات. وحتى هذا التاريخ، لم يُحاكم سوى أربعة جنود إسرائيليين، من بينهم الجنديان اللذان أدينا هذا الشهر، في سياق اتهامات بإساءة التصرف خلال الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب»، وذلك بالرغم من الدعاوى التي قدمتها مجموعات حقوق الإنسان بشأن عدد كبير من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن قضايا الحماية التي تؤثر على الأطفال تتعدى تلك المذكورة أعلاه، فالكثير من الأطفال تتأثر جميع مناحي حياتهم فعلياً بصورة سلبية بطريقة أو بأخرى بسبب الاحتلال الإسرائيلي المستمر، وبدرجة أقل بسبب الصراع الفلسطيني الداخلي. هذا الواقع يبرز الحاجة إلى جهود مكثفة من أجل ترجمة المُثل المُتجسّدة في اتفاقية حقوق الطفل إلى واقع ملموس للأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## مستجدات عملية المناشدة الموحدة 2010

حتى السادس من كانون الأول/ديسمبر 2010، وصل مستوى التمويل إلى 299.6 مليون دولار أمريكي أو 50 بالمائة من مجمل عملية المناشدة، وذلك وفقا لنظام التعقب المالي التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في أعقاب مراجعة منتصف العام لعملية المناشدة الموحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2010 تمّ تخفيض المبلغ الإجمالي المطلوب من 665 مليون دولار أمريكي ليصبح 603 ملايين دولار أمريكي.

ولا يتمّ تمويل سوى 47 بالمائة من مشاريع غزة والضفة الغربية في حين يتمّ تمويل 64 بالمائة من المشاريع المقامة في جميع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وحتى هذا التاريخ، حصلت وكالات الأمم المتحدة التي تُمثل 81 بالمائة من عملية المناشدة الموحدة 2010 على 54 بالمائة من الأموال التي طلبتها، في حين أن المنظمات غير الحكومية لم تحصل سوى على 34 بالمائة.

وتشتمل القطاعات التي حظيت بمستويات تمويل مرتفعة حتى هذا التاريخ على التنسيق وخدمات الدعم (90 بالمائة)، والصحة والتغذية (87 بالمائة)، والأمن الغذائي (62 بالمائة)، والإيواء والمواد غير الغذائية (65 بالمائة)، والحماية (54 بالمائة). وفي المقابل من بين القطاعات التي حظيت بمستويات تمويل منخفضة المياه والصرف الصحي والنظافة (38 بالمائة)، والنقد مقابل العمل والمساعدات النقدية (34 بالمائة)، والزراعة (22 بالمائة)، والتعليم (17 بالمائة).

## انطلاق عملية المناشدة الموحدة 2011

انطلقت عملية المناشدة الموحدة 2011 في جنيف في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وشاركت فيها عبر الأقمار الاصطناعية كلّ من بروكسل والدوحة. تطرح عملية المناشدة الموحدة 2011 ميزانية استراتيجية تبلغ 575 مليون دولار أمريكي، تدعمها 213 مشروعاً، من بينها 147 مشروعاً من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية و66 مشروعاً لوكالات الأمم المتحدة.

## وعملية المناشدة الموحدة 2011 موزعة على النحو التالي:

ستُطبّق 58 بالمائة من مشاريع عملية المناشدة الموحدة 2011 في غزة، و 29 بالمائة في الضفة الغربية بالإضافة إلى 13 بالمائة من المشاريع التي ستُنفذ في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لا تتناول الاستراتيجية والمشاريع المطروحة في عملية المناشدة الموحدة 2011 سوى جزء من الاحتياجات القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتطلب الكثير من هذه الاحتياجات جهود إنعاش وحلولا طويلة الأمد في إطار البرامج الوطنية الفلسطينية وغيرها من الاستراتيجيات، وحلّ للصراع السياسي الدائر. وقدّ أعدّت عملية المناشدة الموحدة هذه بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. وتتضمن عملية المناشدة الموحدة هذه التزاماً غير مسبوق من جانب مجتمع المنظمات الإنسانية للتركيز بقوة على البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي في الوضع الإنساني، كما هو واضح من خلال العلامات التي تشير إلى نوع المستهدفين في تصميم، وتطبيق ومراقبة مشاريع عملية المناشدة الموحدة واستخدام المؤشرات والأهداف التي تتناول كل جنس على حدة.

**عملية المناشدة الموحدة 2011**

| اسم القطاع | المتطلبات (بالدولار الأمريكي) | | عدد المشاريع | |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 40 $ مليون | | 45 | |
| النقد مقابل العمل والمساعدات النقدية | 174 $ مليون | | 17 | |
| التنسيق وخدمات الدعم | 21 $ مليون | | 5 | |
| التعليم | 17 $ مليون | | 17 | |
| المساعدات الغذائية والأمن الغذائي | 204 $ مليون | | 9 | |
| الصحة والتغذية | 22 $ مليون | | 32 | |
| الحماية | 42 $ مليون | | 44 | |
| الملجأ والمواد غير الغذائية | 21 $ مليون | | 7 | |
| المياه والصرف الصحي والنظافة | 34 $ مليون | | 37 | |

# الهوامش

1. وأصيب ناشط إسرائيلي على يد القوات الإسرائيلية خلال مظاهرات في قرية النبي صالح (رام الله)

2. ويتهدد خطر التهجير مئات السكان الآخرين إذا ما نفذت السلطات الإسرائيلية أوامر الهدم المعلقة في المنطقة. أنظر عدد شهر حزيران/يونيو 2010 من مراقب الشؤون الإنسانية لمزيد من التفاصيل حول الوضع الحالي في سلوان.

3. غالبية عمليات الهدم (84 بالمائة) نُفذت في المنطقة (ج) ويتضمن هذا الرقم سبعة مبان هدمها أصحابها في القدس الشرقية بعد حصولهم على أمر بالهدم من السلطات الإسرائيلية.

4. قبيل عام 1967 كانت قرية العيسوية تضم 10,000 دونم تقريبا تمتد حتى أريحا وتقع حاليا في منطقة مشروع التوسع الاستيطاني (E1) المخطط إقامته بالقرب من مستوطنتي ماعاليه أدوميم وميشور أدوميم. في عام 1968 تمّت مصادرة أراض من قرية العيسوية لإقامة مستوطنة التلة الفرنسية وتوسيع مستشفى هداسا والجامعة العبرية.

5. يغطي المخطط 666 دونما.

6. خلال عملية إعداد المخطط أجرت جمعية بمكوم مفاوضات عديدة مع سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية التي ضمّت 200 دونم من أراضي العيسوية تقع على الأطراف الجنوبية للبلدة كجزء من مخطط لإقامة متنزه وطني ما بين العيسوية والطور. وبما أن هذا المتنزه الذي تنوي سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية إقامته يتعارض بصورة كبيرة مع المخطط الذي وضعته جمعية بمكوم بدأت المفاوضات بينهما عام 2005. وفي الفترة بين عامي 2005 و2006 اتفق الطرفان على بعض المعايير التي تضمنت نقل سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية حدود المتنزه الذي تنوي إقامته إلى الخلف بحيث يتقاطع مع مخطط جمعية بمكوم في العيسوية وبعد تدخل البلدية طرح اقتراح لتخصيص المنطقة المقتطعة من مخطط سلطة الطبيعة والحدائق الوطنية الإسرائيلية لبناء مبان عامة بدلا من وحدات سكنية.

7. يمثل هذا العدد 20,300 فلسطيني وفق عدد أفراد الأسر البالغ 5.8 لكل أسرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، 2009.

8. في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، استولت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين، ترافقهم الشرطة الإسرائيلية، على مبنى سكني فلسطيني يتألف من ثلاث شقق في قرية جبل المكبر في القدس الشرقية. وأدى ذلك إلى تهجير ثلاث عائلات مكوّنة من 14 فرداً (من بينهم خمسة أطفال). وتفيد التقارير الأولية بأنّ المستوطنين يدعون بأنّهم اشتروا المبنى من أحد أفراد العائلة المتوفين قبل عدة سنوات. بالرغم من ذلك، ما زالت طبيعة هذه الصفقة موضع نزاع حيث أنّ بعض المالكين الفلسطينيين السابقين للمبنى يدعون بأنّ توقيعاتهم على وثائق البيع تمّ تزويرها.

9. المصدر: المنظمة الدولية للدفاع عن الطفل (فرع فلسطين)


**الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير**

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة )، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD،ACPP، AAA، ACF-E



**لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962**


النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_12_17_english.pdf